مقاربة في الدرس الصرفي النحوي
التركيب المزجي تحقيقه وإعرابه

د. ممدوح خسارة(*)

ثمَّة تركيب لغويّ يمرُّ عليه الصرفيون والنحاة مرّاً سريعاً دون أن يَخصُّوه ببحث مستقل وهو (التركيب المزجي)، وغالباً ما يوردونه في ثنايا بحث (الممنوع من الصرف). فهم في ذلك الموضع يشيرون إلى منع الاسم من الصرف لعلَّتَي العلمية والتركيب المزجي(١)، ويتعاورون أمثلته المعدودة التي لا يتجاوزونها، وهي (حَضرموت، بَعْلَبك، مَعْدِ يكرب، نَبُخَذْ نصر، قَالي قلا، أيادي سبا)، ويضيفون إليه أحياناً كلمات معرَّبة مثل (طَبْرستان، سيبويه، رام هرمز).

أما في العصر الحديث فقد كثر هذا التركيب بداعي الحاجة إليه من مثل (البَرّمائي، اللامركزيّ، الرَّأْسمالية، الشرق أوسطيَّة).

لكنَّ هذا التركيب يحتاج إلى كثير من الدرس والتحقيق، لتَحْسُن الإفادة منه في العربية المعاصرة، وأهم ما يجب درسه والبحث فيه تحقيقُه وضبطُه الإعرابي.

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

(١) ينظر مثلاً شرح شذور الذهب ٢: ٨٣٤ والنحو الوافي ١: ١٧٦.

أولاً: تحقيق التركيب المزجي وتحريره:

ونعني بذلك تخليص مفهوم التركيب المزجي مما التبس به من مفاهيم، سواء عند القدماء أو المحدثين. وهي ثلاث مُلْتَبَسات:

١) الخَلْط بين مفهوم التركيب المزجي والنحت:

كثيراً ما يختلط مفهوم التركيب المزجي بمفهوم النحت عند المحدثين. إذ يظنُّ كثير من المحدثين أن كلمات مثل (برمائي، الرأسمالي[٢]، اللاسلكي، اللاأَدْرِيَّة...)[٣] هي كلمات منحوتة، ويقيسونها على نحو البَسْملة والحوقلة أو الحولقة، وهذا ظنٌّ خاطِئٌ ووهم باطل؛ ويظهر ذلك من المقارنة بين حدِّ كلٍّ منهما والآخر.

فحَدُّ النحت عند ابن فارس: «أن تؤخذ كلمتان وتُنْحَتَ منهما كلمةٌ تكون آخذة منهما جميعاً بحظّ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حَيْعَل الرجل: إذا قال: حيَّ على الصلاة»[٤]. وهو عند السيوطي نقلاً عن ابن فارس: «العرب تنحت من كلمتين كلمةً واحدة **وهو جنس من الاختصار**، وذلك رَجُلٌ عَبْشَميّ منسوب إلى اسمين [أي عبد شمْس]»[٥]. أما صاحب كتاب الاشتقاق فقد كان أكثر تحديداً عندما قال: «والنحت في اصطلاح أهل اللغة هو أخذ كلمةٍ من كلمتين أو أكثر، مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معاً، بأن تعمد إلى

(٢) د. محمود شلتوت ومصطفى الشهابي – تعليق على بحث النحت – مجلة مجمع القاهرة ١٣: ٧٧.

(٣) ساطع الحصري – في اللغة والأدب: ١٤١ – ١٤٢.

(٤) ابن فارس – مقاييس اللغة ١: ٣٢٨ – ٣٢٩.

(٥) السيوطي – المزهر في اللغة ١: ٣٣٧.

كلمتين أو أكثر فتسقط من كلٍّ منها أو من بعضها حرفاً أو أكثر، وتضمّ ما تَبَقَّى من أحرف كل كلمة إلى الأخرى **وتؤلف منها جميعاً كلمة واحدة فيها بعض أحرف الكلمتين أو الأكثر وما تدلان عليه من معان**»[٦].

وأشكال النحت هي:

– نحت فعليّ من اسمين، نحو (بَسْمَلَ) من بسم الله.

– نحت فعليّ من جملة، نحو (حَوْلَق وحَوْقَلَ) إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

– نحت اسمي من اسمين، نحو (الحَزْرَمة) من الحزم والرأي.

– نحت نسبي من علم مركَّب إضافيّ، نحو (عَبْقَسي) من عَبْد قيس.

وبناء على ما تقدم فإن ما يميِّز النحت ثلاثة أشياء:

١ – حَذْف بعض حروف الكلمتين أو الجملة المنحوت منها كلمة، ففعل (سَبْحَل) المنحوت من عبارة (سُبْحان الله)، حذف منه الألف والنون واللام الثانية والهاء.

٢– الصلة القوية المباشرة بمعنى كُلٍّ من الكلمتين المنحوت منهما، فكلمة (الحَزْرَمَة) معناها هو معنى أصلها تماماً وهو اجتماع الحزم والرأي.

٣– الغرض منه اختصار جملة أو مركَّب إضافي شائع ومتداول فقولهم (دَمْعَزه) اختصار لجملة طويلة مسموعة كثيراً وهي (قال له أدام الله عِزَّك).

أما التركيب المزجي فحدُّه: «**ضمّ كلمتين إحداهما إلى الأخرى، وجعلهما اسماً واحداً إعراباً وبناء، سواء أكانت الكلمتان عربيَّتين أم معرَّبتين**»[٧].

(٦) عبد الله أمين – الاشتقاق: ٣٩١.

(٧) مجمع اللغة العربية بالقاهرة – في أصول اللغة ١: ٥٢.

أو «كل كلمتين اختلطتا بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الأولى، حتى صارتا كالكلمة الواحدة»(٨).

ويُستنتج مما سبق أن التركيب المزجي ينماز عن النحت بما يلي:

أ – لا يشترط في التركيب المزجي حذف أيّ حرف من الكلمتين المتضامتين. فَحَضرمَوت وبَعْلَبكّ، وبَرْمائيّ، نسبة إلى (بَرٍّ و ماء) لم يحذف أيُّ حرف من أيٍّ من هاتين الكلمتين، بل ضُمَّت كل منهما إلى الأخرى بتمامها فصارتا كالكلمة الواحدة.

ب – الكلمة المتولِّدة من التركيب المزجي ذات دلالة جديدة لا صلة لها مباشرة بالكلمتين الممزوجتين، فكلمة (حَضرمَوْت) اسم عَلَم لمكان لا صلة لها بمعنى الفعل (حَضر) أو الاسم (مَوْت)، وكلمة (رأسماليّة) لا صلة دقيقة لها بكلمة (الرأس) وحدها أو المال وحدها، وإنما هي لدلالات جديدة لا تؤخذ من الكلمتين مباشرة، أما الكلمة المنحوتة فتأخذ من كُلٍّ من الكلمتين المنحوتة منهما بحظٍّ من المعنى كما يقول ابن فارس.

ج – ليس الغرض من التركيب المزجي الاختصار كما ذكر السيوطي عن النحت. بل هو توليد دلالة جديدة. فالتركيب المزجي (مَعْدي كرب) لم يختصر شيئاً من أيٍّ من كلمتيها، بخلاف نحو (سَبْحَل) التي تختصر عبارة طويلة هي (قال سبحان الله).

د – يُجْرَى النحت على كلمتين أو جملة شائعة جدّاً ومفهومة تماماً، حتى إن سماع بعض حروفها يُحيل عليها، فقولهم (رجل عبشميّ) يحيل على اسم العلم (عبد شمس)، و (حَمْدَل) يحيل على جملة اسمية لا تغيب عن الألسنة والأذهان وهي (قال

(٨) عباس حسن – النحو الوافي ٤: ٢٢٧ .

الحَمْد لله). وقولهم (جَعْفَده) يحيل على جملة فعلية بل إلى جملتين هما: (قال له جعلني الله فِداك). أما التركيب المزجي فهو يحيل على كلمتين متباعدتي الدلالة من نحو (حَضر ومَوْت، وأيادي وسَبا)، ولا يشيع استعمالهما معاً غالباً إلا في حالة المَزْج، وذِكْرُ إحداهما لا يُنبئ بِذِكْر الثانية حتماً ولا يحيل عليها.

هـ-قد يكون النحت من تركيبٍ إضافي نحو (تَيْمَليّ) من تيم الله، أو من مركب إسنادي نحو (دَمْعَز) من (قال له: أدام الله عزَّك).

أما التركيب المزجي فلا يكون إلا من كلمتين مستقلتين نحو (معدي كرب، وقالي قلا) عند القدماء، ونحو (رأس المالِ، اللاسلكي) عند المحدثين.

٢) الخلط بين التركيب المزجي والأسماء المعرَّبة:

ثمة خَطَأٌ منهجي وقع فيه النحاة القدماء والمحدثون، وهو عدُّهم الأسماء الأعجمية المعرَّبة من المركبات المزجية، جاء في شرح شذور الذهب: « المركب المزجي نوعان: ما خُتِم (بويه) كسيبويه وخالويه ونفطويه... وثانيهما ما خُتم بغير (وَيْه) [ويعنون به مثل رام هرمز وطبرستان][٩]» ومثل «بُرْسعيد ونيويُرك»[١٠]، وكذا الأسماء التركية التي مازالت في بعض الوثائق العربية في ذلك العهد مثل (الخازِنْدار والبَيْرَقْدار والتَّحْصَلْ دار). وإذا بدا لبعضهم أن هذه كلمات عربية ركبت مزجيّاً[١١]، فالأمر ليس كذلك عندنا، إذ هي كلمات عربية أخذتها التركية،

(٩) شمس الدين الجوجري– شرح شذور الذهب – تح: نواف الحارثي ٢: ٨٣٤.

(١٠) عباس حسن – النحو الوافي ٤: ٢٢٩.

(١١) عباس حسن – النحو الوافي ١: ٣٠٢.

ولكنَّ تركيبها خارجٌ عن النظام النحوي العربي وهو يخضع لنظام فصيلة لغوية مغايرة تماماً لفصيلة اللغات الجزيرية العروبية. بخلاف تراكيب مثل (حضرموت وبيت لحم..) فهي من فصيلة لغوية مشتركة مع العربية العدنانية. فالحكم فيها أنها كلمات معرَّبة لا غير.

والخطأ المنهجي هنا هو طَرْدُ القاعدة الصرفية في اللغة العربية على غيرها من اللغات، فالتركيب المزجي خاصّ بكلم العربية ومفرداتها، ولا يجوز إخضاع الكلمات الأجنبية المعّربة له، فنحن لا ندري ما أصل ذلك العَلَم وغيره في لغته، حتى ولو كان كذلك فيها لما كان له أثر في التعامل معه في العربية. **والصواب هنا عدُّ الأسماء المعرَّبة التي وُصِفت بأنها مركبات مزجيَّة، عدُّها أعلاماً معرَّبة**، تنطبق عليها قواعد النحو العربي من حيث الإعراب ومَنْع الصرف، أي يجب إخراج أسماء الأعلام الأجنبية من مبحث التركيب المزجي، وإبقاؤها في مبحث الممنوع من الصرف. ولذا فلن نَعُدَّ ما قَعَّدوا عليه من أسماء معرَّبة من مثل (سيبويه وطبرستان) مَوْضِع استدلال في سائر بحثنا، لأنها ليست ألفاظاً عربية. فإذا قيل ألم يَعُدَّ النحاة (بعلبك وبختنَصر ومعد يكرب) تراكيب مزجية؟ قلنا: بلَى، لأن تلك الأسماء من اللغات العروبية القديمة من أخوات العربية العدنانية التي نبحث فيها، وقواعدها تصدق على أخواتها عامَّة. وكان بعض الصرفيِّين قد وقعوا في الخطأ المنهجي نفسه عندما حاولوا وزن الكلمات المعرَّبة وفق الميزان الصرفي العربي الذي يقوم أصلاً على التمييز بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة في الكلمة، وهذا الاعتبار لا ينطبق على اللغات الأجنبية، ذلك أن مقولة الأصالة والزيادة في أحرف الكلمة هي خاصة بالعربية. وهذا ما حَمَل بعضَ اللغويين على أن يقولوا: «إن

الأسماء الأعجمية لا توزن، لتوقُّف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، وذلك لا يتحَقَّق في الأعجمية»[١٢].

٣) فصل التركيب المزجي المقصود في بحثنا عن غيره من التراكيب التي عُدَّت عند كثير من النحويين مزجيَّة، ونرى أن يُفْصل بعضها عن بعضها الآخر لاختلاف ضوابطها الإعرابية. وإن كانت قد تدخل عُموماً في حدِّ التركيب المزجي. جاء في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة: «المركَّب المزجي ضمُّ كلمتين إحداهما إلى الأخرى، وجعلُهما اسماً واحداً إعراباً وبناء، ويكون ذلك في أعلام الأشخاص وأعلام الأجناس، والظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية»[١٣]. ويلحظ أنهم جعلوا منه المركبات الظرفية مثل (صباحَ مساءَ) والمركبات الحالية، نحو (بيتَ بيتَ) في مثل قولهم (هو جاري بيتَ بيتَ أي ملاصقاً)، والمركب الصوتي مثل (خازِ بازِ) لصوت الذباب، والمركبات العددية مثل (أحد عشر وتسعة عشر)، وإذا كان حدُّ المركب المزجي ينطبق شكليّاً على هذه الأنواع، فإنَّ لكل واحد منها أحكاماً تميِّزه من غيره، ولا سيما في الدلالة والضبط الإعرابي. وكان الصَّبان في حاشيته على الأشموني قد فصل المركب العددي عن غيره من المركبات التي وُصفت بالمزجية عندما قال: «التراكيب على أنواع ومنه: المركب الإسنادي والتركيب المزجي والتركيب الإضافي والتركيب العددي». وإذا كان الصبان قد فصل التركيب العددي عن غيره من التراكيب فلأسبابٍ مشابهة نفصل التركيب المزجي المقصود عندنا عن التراكيب الحالية والظرفية والصوتية، فإذا كان الشكل يوحد بينها فإن الدلالة والضبط الإعرابي يفرقان بينها.

(١٢) الشهاب الخفاجي – شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل: ٢٣.

(١٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة – في أصول اللغة ١: ٥٢.

وقد توصَّلنا – لكي تستقيم أحكامُنا اللاحقة – إلى التعريف الآتي للتركيب المزجي:

(فهو كل كلمتين اختلطتا بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة، ممّا سوى المركبات العددية والظرفية والحالية والصوتية).

نخلص مما سبق إلى أن التركيب المزجي هو ما خرج منه:

- الأعلام المعرَّبة (كرام هرمز وسيبويه ونيويورك) التي تحكمها قواعد منع الصرف.
- المركبات العددية والحالية والظرفية التي تحكمها قاعدة البناءعلى فتح الجزأين.
- المركب الصوتي الذي تحكمه قاعدة البناء على الكسر أو الإعراب.

وعلى هذا فأشكال التركيب المزجي المتحصَّلة والثابتة لدينا سبعة وهي:

أ – ما هو أصيل منها في العربية مثل (بعلبك وحضرموت ومعد يكرب وبيت لحم).

ب- ما هو معدول عن تركيب إضافي مثل (الرأسمال) من (رأس مال) و(الجنوب إفريقي) نسبة إلى جنوب إفريقية، وإذا قيل: إن المضاف لا يعرَّف، قلنا: لم يعد هذا التركيب تركيباً إضافيّاً، بل صار تركيباً مزجيّاً، أي صار كلمة واحدة بحسب حدِّ التركيب المزجي.

ويلحق بهذا التركيب ما كان مركباً من كلمة أعجمية وكلمة عربية مثل (بورسعيد)، إذ أضيفت الكلمة الأعجمية (بور) بمعنى ميناء، إلى الكلمة العربية (سعيد)، وتُعَدُّ عربية على وجه التغليب.

ج- ما هو معدول عن تركيب وصفي مثل (الشرق أوسطية) من (الشرقُ الأوسطُ).

د – ما هو معدول عن اسم منفي مثل (اللاسلكي) من (لا سلك) واللاهوائية من (لا هواء).

هـ- ما هو معدول عن فعل منفي مثل (اللاأدريَّة)، نسبة إلى فعل (لا أدري)، وهي مذهب كلامي.

و – ما هو معدول عن مركب نَسَقي من معطوف ومعطوف عليه، مثل (برمائي) من برّ وماء، و(السَّمعيبصريّ) من سَمْعيّ وبَصريّ.

ز- ما هو خارج عن التركيب العربي السليم، مأخوذ من التركية، من نحو (خازِنْدار).

ثانياً: إعراب التركيب المزجي:

نقدم بين يدي الضبط الإعرابي للتركيب المزجي تنبيهات ثلاثةً هي:

أ- إن المباحث النحوية القديمة لم تتعرض لضبطه الإعرابي، إلا ما كان منها عَلَماً، إذ قَعَّدت له في مبحث الممنوع من الصرف، أما المباحث النحوية المعاصرة فقد لامَسَتْه بما لا يفي أو يوضِّح.

ب- ثمة صعوبة في الإفادة من أحكام النحاة القدماء والمحدثين في الضبط الإعرابي للتركيب المزجي مردُّه إلى أن أولئك النحاة – على علُوّ كعبهم – خلطوا كما بيَّنا، بين التركيب المزجي العربي وما عَدّوهُ مركَّباً مزجيّاً من أسماء الأعلام الأعجمية المعرَّبة كسيبويه ورام هرمز وطبرستان ونيويُرك وجاردن سيتي[١٤].

(١٤) عباس حسن – النحو الوافي ٤: ٢٢٨.

ج- إن ما نعنيه بالتركيب المزجي – إذن – هي الأشكال السبعة التي تحصلت لدينا، أي التركيب المزجي الأصيل الموروث، وما هو معدول عن مركب إضافي أو وصفي أو نَسَقيّ أو منفي أو ملحون، وهي التي ذكرناها آنفاً وأمثلتها نحو: حَضرموت، معد يكرب، برّمائي، الرأسمالية، الشرق أوسطية، اللاسلكي، الخازندار.

سوف نذكر أقوال بعض النحاة القدماء والمحدثين حول إعراب التركيب المزجي، ثم نستنتج ما نراه صواباً أو أقرب إلى الصواب.

• قال الزمخشري(١٥): «ومن قال (هذا مَعْد يكربَ) فإنما ركبهما وجعلهما اسماً واحداً، وأَعْرَبَ الثاني [أي كرب](١٦) إلا أنه منعه الصرف لاجتماع العلمية والتركيب وهما علتان من موانع الصرف، وبَنَى الأول [أي معدي] لأنه بمنزلة الجزء من الكلمة، فهو كصدر الكلمة من عجزها، وكان القياس فيه [مَعْديَ] إلا أنهم تركوا الفتح وأسكنوه، وكذلك ما جاء من ذلك نحو (قالي قلا، وأيادي سبا، وثماني عشرة)...واللغة الثانية [في معد يكرب] أن تقول (هذا مَعْدي كَرِبٍ)، فتضيف (معدي) إلى (كرب) وتجعل (كرباً) اسماً مذكَّراً، وتصرفه لذلك وتنوِّنه ... ومن قال (هذا معد يكربَ) ففتح على كل حال فيحتمل أمرين: أولهما أن يكون مضافاً إلى (كرب) عَلَماً فتمنعه الصرف فيكونُ الاسمانِ معرَبين على هذا ...والثاني أن يكونا مركبين مبنيَّيْن على حد خمسة عشر، كأنه ركبهما وبناهما قبل التسمية»ا. هـ.

ويلاحظ أن البحث هنا كان مخصوصاً بالمركب المزجي العَلَم الذي جزؤه الأول منته بياء.

(١٥) الزمخشري – شرح المفصل ١: ٦٦.

(١٦) ما بين حاصرتين زيادة من الباحث للتوضيح.

• وقال المرادي في توضيح المقاصد[١٧]: «والنوع الثاني من التركيب المزجي ما ختم بغير (ويه)، فهذا فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأرجح، أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ويبنى صدره الأول على الفتح نحو (بَعْلَبَك) إلا أن يكون ياء نحو (مَعْدِيْ كَرِب)، فإنها تُسَكَّن، أو نوناً نحو (باذِنْجانة)».

ويلحظ هنا أن المرادي يشير إلى أن التركيب المزجي يُبْنَى على فتح الجزأين إلا إذا كان الجزء الأول منتهياً بياء أو بنون ساكنة، فإنه [أي الجزء الأول] يبنى على السكون أو يُسَكَّن. ويلحظ أيضاً أن المرادي أدخل في التركيب المزجي الأسماء المعرَّبة غير الأعلام كباذنجانة، وهي تخرج عندنا من مفهوم التركيب المزجي لما بيَّنا.

• وقال عباس حسن[١٨]: «أشهر أحكام المركب تركيبَ مَزْج غير العددي وأشباهه [أي الظرفي والحالي والصوتي]:

أ – أن يُتْرَك آخر جزئه الأول على حاله قبل التركيب من السكون أو الحركة ونوعها، فلا يتغيَّر ضبط آخر ذلك الجزء الأول مطلقاً بعد التركيب ولو كان واواً ساكنة أو ياء ساكنة، ولا يجري عليه إعراب ولا بناء، ولا يُنْظر إليه إلا على اعتباره بمنزلة جزء من كلمة واحدةٍ وليس كلمة مستقلَّة، ولهذا يتَّصل بالثاني كتابةً إن أمكن وصلُ حروفهما الهجائية.

ب – يجري الإعراب على آخر الجزء الثاني وحده، فيُعرب إعراب الممنوع من الصرف، فيُرْفَع بالضمَّة وينصب بالفتحة ويُجَرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة مع امتناع

(١٧) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢: ١٢٠٤.

(١٨) عباس حسن – النحو الوافي ٤: ٢٢٩.

التنوين في الحالات الثلاث كالشأن في كل اسم ممنوع من الصرف مجرد من (ال) والإضافة، ومن الأمثلة: (غادرنا نيويوركَ في طائرة قاصدين إلى بَعْلَبَكَّ فوصلناها، ولما نزلنا مطارها [!!] قال المذيع من كانت بُرْسعيدَ غايته فليستعد فهذه الطائرة متجهة إليها).

ج – من العرب من يجعل الجزء الأول مضافاً تجري عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجة الجملة، ولا يمنع من الصرف مادام مضافاً، ويكون الثاني هو المضاف إليه المجرور دائماً، فإن كان الأول (المضاف) مختوماً بحرف عِلَّة قُدِّر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب حتى الفتحة رفعاً ونصباً وجَرّاً ومن غير مَنْعِ صرفٍ، ولا فرق في هذا بين الألف والواو والياء، ثم يجيء بعده القِسم الثاني المضاف إليه، فيكون ممنوعاً من الصرف إن استحقَّ المنع وإلا فينصرف. وعلى هذا يُفْصل الجزءان في الكتابة: (هذه بَعْلُ بَكٍّ، زُرْتُ بَعْلَ بكٍّ، تمتَّعْتُ بِبَعْلِ بَكٍّ)، ومثال ما يكون فيه الأول صحيح الآخر معرباً ويكون المضاف إليه ممنوعاً من الصرف: (من أشهر المدن الفارسية رامُ هُرْمُزَ، عرفْتَ رامَ هُرْمُزَ، في رامِ هُرْمزَ صناعات يدويَّة دقيقة)، فكلمة (رام) في الأمثلة السابقة معربة على حسب الجملة وهي مضاف، وكلمة هرمز مجرورة بالفتحة بدل الكسرة في كل الاستعمالات لأنها عَلَمٌ أعجميّ يُمْنع من الصرف. ومثال المضاف الذي آخره حرف علَّة تقدَّر عليه جميع الحركات وبعده الجزء الثاني (المضاف إليه) غير ممنوع من الصرف (صافي وُرود) اسم قرية مصرية، تقول: (صافي ورودٍ في الصحراء الغربية، أرغب في أن أشاهد صافي وُرودٍ، لم أذهب إلى صافي ورُودٍ) (بسكون الياء)، فكلمة (صافي) مرفوعة بضمَّة مقدرة على الياء ومنصوبة بفتحة مقدرة عليها ومجرورة بكسرة

مقدَّرة أيضاً، وهي مضافة، وكلمة (ورُود) مضاف إليه مجرورة منوَّنة لأنها غير ممنوعة من الصرف لعدم وجود ما يقتضي المنْعَ. ومثلها (معدي كرب) اسم رجل، وهو مركَّب من جزأين... ومثال معتل الجزء الأول الذي يليه الجزء الثاني ممنوعاً من الصرف (رضا عائشة) اسم امرأة فارسية و (حادي شَمَّر) اسم مدينة، وكذا (نيويورك) » ا.هـ.

وبعد أن أوردنا أقوال نحاة، ولاسيما عباس حسن على طوله وتشعُّبه فإننا نورد الآن ما نراه ملخص كلامه وهو قوله:

«والمراد بالتركيب المزجي كل كلمتين امتزجتا؛ أي اختلطتا بأن اتصلت ثانيتُهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة من جهةِ أن الإعراب والبناء يكون على آخر الكلمة الثانية في الرأي الأشهر، أما آخر الكلمة الأولى فقد يكون ساكناً نحو (بُرْ سعيد، نيُوْيورك)، وقد يكون متحركاً بالفتحة وهو الأكثر نحو (طَبْرَستان، خالَوَيه، سيبَويه)، في لغة من يعربها ولا يبنيهما: حَضرمَوت، بعلبك»[١٩].

وواضح بعد ما قدمنا أننا نختلف مع صاحب النحو الوافي في جمعه التراكيب المزجية العربية والأسماء المعرَّبة الأعجمية في قُراب واحد، فنحن نعدُّ الأسماء الأعجمية المعرَّبة كلمات تجري عليها في تعريبها ضوابط التعريب اللفظي صرفاً وبنية، وتجري عليها في إعرابها أحكام الممنوع من الصرف. أما التركيب المزجي بأشكاله السَّبعة التي ذكرناها فهي ما نحاول استخلاص ضبطه الإعرابي وهو جوهر بحثنا.

(١٩) عباس حسن – النحو الوافي ٤: ٤٢٧.

• وجاء في معجم القواعد العربية[٢٠]: «التركيب المزجي هو أن يُجْعل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا إسناد، بل ينزَّل عَجُزُه من صدره منزلة تاء التأنيث كبعلَبَك وبُخْتَنَصر».

ويفهم من كلام المصنِّف أن الجزء الأول من التركيب المزجي مبنيٌّ على الفتح دائماً لأن ما قبل تاء التأنيث مفتوح. كما يُفهم أن الإعراب يظهر على آخر الجزء الثاني لأن تاء التأنيث هي موضع حركة الإعراب وهو آخر الكلمة.

• وقال الأفغاني[٢١]: «التركيب المزجي هو أن تعتبر الكلمتان كلمة واحدة، فيُبْنَى جزؤها الأول على الفتح، ويعرب الجزء الثاني إعراب الممنوع من الصرف: (لم يُعَرِّج بَخْتَنَصر على بَعْلَبَكَّ ولا حَضرموتَ».

وليس في كلامه إضافة على ما هو متعالم.

• وجاء في (النحو المصفَّى)[٢٢]: «حضرموت ومعدي كرب... الكلمات السابقة من التركيب المزجي... ومعناه أن تمتزج كلمتان فتصيرا كلمة واحدة، ويكون الإعراب حينئذ على آخر الكلمتين الممزوجتين فتقول مثلاً (إنَّ بورسعيدَ مدينة ذات شهرة)».

• ويفهم من كلامه أن حركة الإعراب تكون على آخر الجزء الثاني ولم يتعرض لحركة آخر الجزء الأول بعد أن صار الجزآن كلمة واحدة.

---

(٢٠) عبد الغني الدقر– معجم القواعد العربية ٤: ١٥.

(٢١) سعيد الأفغاني – الموجز في قواعد اللغة العربية ١: ١٨٠.

(٢٢) محمد عيد – النحو المصفى.

نستنتج من كلِّ ما سبق أن لنا في إعراب التركيب المزجي خيارين:

الأول: بناء الجزء الأول منه على الفتح إذا كان آخر هذا الجزء حرفاً صحيحاً، وبناؤه على السكون إذا كان آخر هذا الجزء حرف عِلَّة. وإعراب الجزء الثاني بحسب موقع المركب المزجي كاملاً من الجملة، فنقول مثلاً: (كان مَعْديكربُ فارساً وإن معد يكربَ فارسٌ، وأُعجبْت بمعديكربَ) ونقول: (هذه بَعْلَبَكُّ، وزُرْت بَعْلَبَكَّ، ومررت ببَعْلَبَكَّ) أي يعامل جزؤه الأول كالجزء الأول من المركب العددي. أما جزؤه الثاني فيعامل بحسب موقع المركب المزجي من الجملة إعراباً بحركة مناسبة ظاهرة أو مقدَّرة، سواء أكان هذا الجزء الثاني مصروفاً أو ممنوعاً من الصرف.

الثاني: أن يعرب الجزء الأول بحسب موقعه من الجملة، ويضاف إلى الجزء الثاني الذي يعرب مجروراً بالإضافة، فيقال مثلاً:

كان معدي كربَ فارساً، وإنَّ معدي كربَ فارسٌ، وأعجبت بمعدي كربَ (بحركة مقدرة على الياء)، وهذه بَعْلُ بَكٍّ وزرت بَعْلَ بَكٍّ ومررت ببْعلِ بَكٍّ).

لكنَّ التراكيب المزجية المعاصرة مثل (الرأسماليّة واللاسلكي وبرّمائي وسَمْعيّ بصريّ) لا تصح فيها الإضافة، إما لأن جزأها الأول معرَّف بأل، أو لأن أصلَها اسمٌ أو فعل منفيان، أو تركيبٌ نسَقيّ أو تركيبٌ وصفيّ. فلم يبق أمامنا إلا الخيار الأول وهو:

أن يُبنى آخر جزئها الأول على الفتح إذا كان حرفاً صحيحاً وعلى السكون إذا كان معتلاً وأن يعرب آخر الجزء الثاني بحسب موقع التركيب المزجي كاملاً من الجملة فيقال:

أخفقَت الرأسَماليَّةُ.

وطوَّرنا الرأسَماليّةَ.

وتحوَّلنا عن الرأسَماليَّةِ.

أو: نجَحت سياستُنا الشرقَ أوسطيَّةُ.

وعارض العدو سياسَتَنا الشرقَ أوسطَّيةَ.

ووافق الأصدقاء على سياستنا الشرقَ أوسطيَّةِ.

وذلك ببناء الجزء الأول (الرأس، الشرق) على الفتح، وإعراب الجزء الثاني (ماليه – أوسطية) بحسب موقع التركيب المزجي من الجملة.

ويَعْضد ما ذهبنا إليه أن كلمة (الدارقطنيّ) وهي تركيب مزجي في النسبة إلى (دار قطن) التي ضُبِطت في معجم تاج العروس على ما ذكرنا من القاعدة إذ جاء فيه:

- «هو عندي من تخريجِ الدارَقُطْنيِّ» / فأل
- «وهو من شيوخ الدارَقُطْنيِّ» / سكف
- «قال الدارَقُطْنيُّ» / د خ م
- «ذكره الدارَقُطْنيُّ» / ق ر ض م

ويلاحظ أن الزبيدي بنى الجزء الأول على الفتح، وأعرب الجزء الثاني بحسب موقع التركيب المزجي من الجملة جرًّا على الإضافة، ورفعاً بالفاعلية.

وإلى مثله ذهب الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء:

– جاء فيه: «أخبرنا المقرِئُ المُجَوِّد محمدُ بن جوهر التَّلَّعْفَريُّ»[٢٣]. أي بُني آخر الجزء الأول وهو (التلّ) على الفتح، وأُعرب الجزء الثاني (عفريّ) بحسب موقع التركيب المزجي من الجملة عطفَ بيان على محمد المرفوع.

– ولكن لا بدَّ من الاعتراف بأن معظمنا قد يُحِسُّ قليلاً أو كثيراً من الثِّقل على النطق والسمع عندما لا تطابق حركة آخر الجزء الأول حركة آخر الجزء الثاني، فإذا خفَّ على السمع نحو (عارضَ سياستَنا الشرقَ أوسطيَّةَ) فليس الأمر كذلك في قولنا (نَجَحَتْ سياستُنا الشرقَ أوسطيَّةُ)، أو (وافَقَنا على سياستِنا الشرقَ أوسطيَّةِ) لذا نرى أن تعرب مثل هذه التراكيب المزجية المعرَّفة من مكانَيْن، فيعرب آخر الجزء الثاني بحسب موقع التركيب المزجي من الجملة ويُتْبَع به [أي بالموقع] آخر الجزء الأول فيقال مثلاً:

نجحَتْ سياستُنا الشرقُ أوسطيَّةُ.

وعارض سياستَنا الشرقَ أوسطيَّةَ

ووافق على سياستِنا الشرقِ أوسطيَّةِ.

ويقال: أخفقت الرأسُماليَّةُ.

وطوَّرْنا الرأسَماليَّةَ.

وعَدَلْنا عن الرَّأْسِماليَّةِ.

فيعُرب المركب المزجي في الجملة الأولى فاعلاً مرفوعاً بالضمة الظاهرة وفي الثانية مفعولاً به وفي الثالثة اسماً مجروراً. وهو في كل ذلك كلمة واحدة.

(٢٣) الحافظ الذهبي – سير أعلام النبلاء ٢٠: ٩٤.

ونحن في هذا الاجتهاد نستصحب حالتين قريبتين إلى حدٍّ ما ممَّا نحن بصدده:

أولاهما: أحكام إعراب الأسماء الستة التي ذهب بعض النحاة إلى أنها مُعْرَبَة من مكانين على حدِّ تعبير الزمخشري حيث قال: «وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها، فإذا قلت: (هذا أخوك)، فهو مرفوع، والواو علامة الرفع والضمَّة التي قبلها [أي ضمة الخاء]، وإذا قلت: (رأيت أخاك)، فالألف علامة النصب والفتحة التي قبلها، وإذا قلتَ: (مرَرْتُ بأخيك)، فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها»[٢٤] وهذا القول الذي وصفه الزمخشري بالضَّعف هو ما ذهب إليه البصريون ولكن بتعبير آخر، فهم لم يقولوا عن الأسماء الستة إنها تعرب من مكانين، ولكن قالوا ما هو قريب منه، إذ قال المرادي: «واعلم أن في إعراب هذه الأسماء الستة، عَشرةَ مذاهب ، وأقواها مذهبان: الأول مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها مُعْرَبة بحركات مقدَّرة في الحروف وأُتْبع فيها ما قبل الآخِر للآخِر، فإذا قلت: (قام أَبُو زيدٍ) فأصله (قام أَبَوُ زيدٍ)، ثم اتبعت حركة الباء بحركة الواو فصارت (أَبُوُ زيدٍ)، فاستثقلت الضمَّة على الواو فحُذفت [أي حذفت الضمة من الواو]، فصارت قام أَبُو زيدٍ)»[٢٥].

ثانيتهما: ظاهرة إتباع الحركات بعضها ببعض في كلمتين لغرضِ توخِّي الخفَّة

(٢٤) ابن يعيش – شرح المفصل ١: ٥٢ .

(٢٥) المرادي – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١: ٣١٣.

في النطق، كما في قراءة (الحَمْدِ لِلّه)[٢٦]، حيث أتبعت حركة الإعراب في الجزء الأول من التركيب الإسنادي (الحمْدُ) بحركة البناء في الجزء الثاني منه وهو لام الجر في كلمة (لِلّه). أو كما في إتباع حركة المَبْنَى بحركة الإعراب في كلمة (امرُؤ)، حيث تَتْبعَ حركة الراء في وسط الكلمة حركةَ الإعراب فيها، إذ يقال: (جاء امْرُؤٌ ورأيت امْـرَأً ومررت بامْرِئٍ).

ومما يعضد ما ذهبنا إليه أن بعض كتب التراث أعربت المركب المزجي من مكانين أي على الجزأين، جاء في كتاب سير أعلام النبلاء: «المسيب بن واضح بن سرحان السُّلَميُّ التَّلُّمَنَّسي ... الإمام المحدث العالم أبو محمد السُّلَمِيُّ التَّلُّمَنَّسي» أي بضم الجزء الأول وهو (التلّ) لأن هذا اللقب مركب مزجي كالتلَّعْفَريِّ والدارَقطنيِّ. على أن الكتاب نفسه ضبط الجزء الأول من المركب (التَّلَّعْفَريّ) بالفتح، وضبط الجزء الأول من المركب المزجي (التَّلُّمَنَّسي) بالرفع، وكلاهما في موضع رَفْع، فلا ندري هل هذان الضبطان للمؤلف الذهبي[٢٧] أم من اجتهاد المحققين؟

ونحن نرى مما سبق أنه يجوز في ضبط التراكيب المزجية المعاصرة وجهان:

الأول: بناء الجزء الأول منها على الفتح وإعراب الجزء الثاني بحسب موقع التركيب المزجي كاملاً من الإعراب في الجملة عملاً بأحكام إعراب التركيب المزجي في الأعلام عند القدماء فيقال مثلاً:

(٢٦) شهاب الدين الدمياطي – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١: ٢٣٢.

(٢٧) الحافظ الذهبي وسير أعلام النبلاء ٢١: ٤٧٧.

نجحَت سياستُنا الشرقَ أوسطيَّةُ

عارضَ سياستَنا الشرقَ أوسطيَّةَ

ووافق على سياستِنا الشرقَ أوسطيَّةِ.

الثاني: إتباع حركة الجزء الأول من التركيب حركة الجزء الثاني الذي يعرب بحسب موقع التركيب المزجي من الإعراب في الجملة، فيقال مثلاً:

أخْفَقت الرأسُماليَّةُ.

وطورَّنا الرأْسَمالِيَّةَ.

وعَدَلْنا عن الرأْسِماليَّةِ

وذلك استصحاباً لمقولة الإعراب من مكانين، ولظاهرة الإتباع اللفظي في العربية. وأنا إلى هذا الوجه أَمْيل وبه أقول.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

مصادر ومراجع البحث

١ – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر – شهاب الدين الدمياطي – دار الكتب العلمية – ط١ – ١٩٩٨ – لبنان.

٢ – الاشتقاق – عبد الله أمين – القاهرة ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٦م.

٣– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – تح. عبد الرحمن سليمان – دار الفكر العربي– ط١– ٢٠٠٨ – مكتبة المحبة.

٤ – حاشية الصبان على شرح الأشموني – محمد بن علي الصبان – شبكة مشكاة الإسلامية. وقسم غير موافق للمطبوع.

٥– الحافظ الذهبي– سير أعلام النبلاء – تح. شعيب الأرناؤوط وآخرين– مؤسسة الرسالة – دمشق.

٦ – شرح شذور الذهب – الجوجري – تح. نواف الحارثي – نشر الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ط١ – ٢٠٠٤.

٧ – شرح المفصل– ابن يعيش – عالم الكتب ومكتبة المتنبي– ١٩٥٠ – القاهرة

٨ – شفاء الغليل – شهاب الدين الخفاجي – تح. عبد المنعم الخفاجي – القاهرة.

٩ – في أصول اللغة – مجمع اللغة العربية بالقاهرة تقديم أحمد مختار عمر – ط١ – ٢٠٠٣ – القاهرة.

١٠ – في اللغة والأدب – ساطع الحصري– دار العلم والملايين– ١٩٥٨– بيروت.

١١ – المزهر في علوم اللغة – السيوطي – تح. محمد أحمد جاد المولى وآخرين – دار الجيل ودار الفكر– ط١ – بيروت.

١٢– مقاييس اللغة – ابن فارس– تح. عبد السلام هارون – نشر مكتب الإعلام الإسلامي– ١٤٠٤هـ.

١٣ – النحو المصفى – محمد عيد – الناشر مكتبة الشباب – ١٩٨٧– القاهرة.

١٤ – النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف – ط٣.

الدوريات:

– مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ع ١٣– لعام ١٩٩٦.